ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار

ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الدينار الكويتي ليسجل 0,282 دينار بينما انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدينار الى 0,363 دينار مقارنة بأسعار يوم أمس الأول.
وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الجنيه الاسترليني استقر مقابل الدينار ليسجل 0,451 دينار في حين ظل سعر صرف الين الياباني على ما هو عليه دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار بينما استقر سعر صرف الفرنك السويسري عند 0,301 دينار.

المؤشر السعري
5911.9
بتغير قدره
+4.7
0.07%

«الوطني»: 203 مليارات دولار قيمة السندات الخليجية مع بداية الربع الثالث

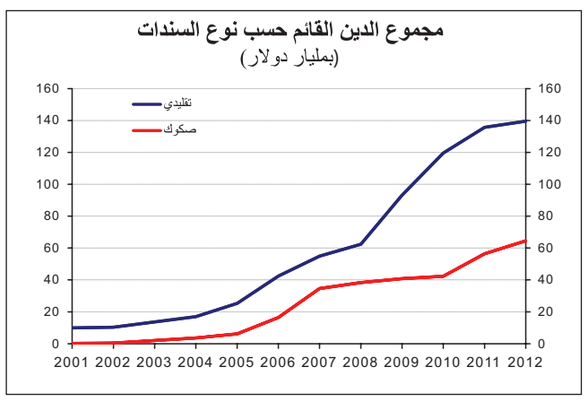

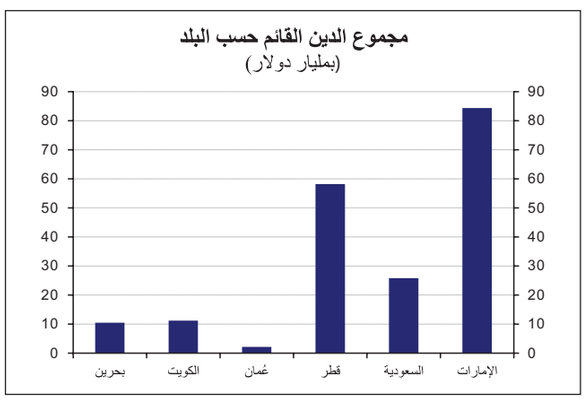

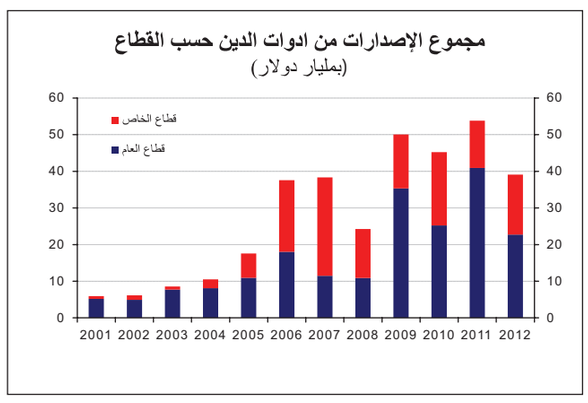

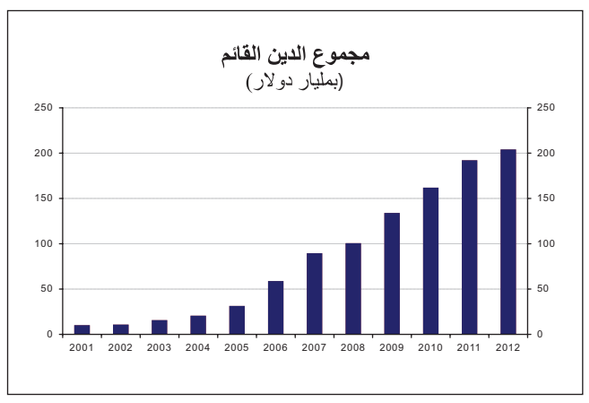

أشار بنك الكويت الوطني في نشرته الاقتصادية إلى أن سوق السندات في دول مجلس التعاون الخليجي شهد نموا كبيرا خلال العقد الماضي، مشيرا الى ان الحكومات لعبت دورا فعالا في إصدار السندات مؤخرا وهي تصدر الآن معظم سندات الدين القائمة.

وقال «الوطني» ان هذا التوجه يساعد على تمويل الإنفاق العام، كما يساعد على دعم الطموحات الساعية إلى تطوير الاقتصادات المحلية لجعلها مراكز مالية رئيسة.

وتقدر بعض الاحصاءات قيمة السندات التي تصدر في دول مجلس التعاون الخليجي (من قبل القطاعين العام والخاص، شاملة السندات التقليدية والصكوك) حاليا بمبلغ 203 مليارات دولار عند بداية الربع الثالث من العام الحالي.

وأشار التقرير الى انه في ضوء ذلك فقد ارتفع مجموع الدين القائم بشكل ثابت على مدى العقد الماضي رغم الأزمة المالية وتداعياتها المستمرة، وارتفعت قيمة مجموع السندات القائمة بمقدار 181 مليار دولار ما بين 2001 و2011، مع ارتفاع سريع في الأرباح قبل أزمة 2008 وتباطؤ بعد ذلك.

قطر والإمارات والسعودية 3 دول استحوذت على 88٪ من مجموع إصدار السندات في دول مجلس التعاون الخليجي

وعزا التقرير بعض هذا الارتفاع إلى النمو الاقتصادي الإقليمي القوي والمرتبط بارتفاع أسعار النفط، وبالنتيجة، ساعدت ثقة المستثمرين على دعم المشاريع الطموحة للمنطقة فيما يتعلق بالبنية التحتية والتنمية، الأمر الذي أدى، بدوره، إلى الحاجة لتمويل هائل.

وفي حين تباطأ النمو الاقتصادي بعد العام 2008، فإنه لم يجعل منطقة مجلس التعاون الخليجي تحيد عن أهدافها التنموية الطويلة المدى، ولاتزال هناك حاجة إلى تمويل هائل.

وأشار التقرير الى انه قد تنضم سندات الدين، مثل السندات التقليدية والصكوك، إلى تطلعات الحكومات المصدرة للنفط المتعلقة بالنمو، عن طريق تقديم أسلوب بديل لتمويل أهدافها التنموية الطويلة المدى، وفي الوقت نفسه، الحفاظ على إيراداتها من الهيدروكربون، والحفاظ على زخم اقتصادات كل منها، وتقليل تقلبات مصروفاتها الرأسمالية، وإضافة لذلك، مع استمرار معاناة الائتمان الخاص من تداعيات التباطؤ الاقتصادي، قد تشكل سندات الدين وسيلة لتمويل توسع القطاع الخاص، ما يسمح للشركات بالاستفادة من الأسواق المالية ومن مصادر التمويل من خارج المنطقة، وقد تتجه البنوك الإقليمية أيضا إلى سوق الدين لتعزيز بيانات الميزانية لديها، وذلك لتسهيل ارتفاع الطلب على الائتمان في المستقبل، حيث تم تذليل العقبات التقنية المتعلقة بإصدار السندات بفضل القطاع المالي المتقدم لمجلس التعاون الخليجي.

من جهة أخرى، نوه «الوطني» الى محافظة مجموع الإصدارات الجديدة للسندات على مساره في الارتفاع على مدى العقد الماضي، إذ ارتفع إصدار السندات الإجمالي السنوي لمجلس التعاون الخليجي بمقدار 9 أضعاف عن قيمته في 2001، حيث قفز من 6 مليارات دولار إلى 54 مليار دولار في 2011.

وفيما تجاوزت الإصدارات الجديدة للقطاع الخاص مثيلاتها في القطاع العام في السنوات القليلة التي سبقت الأزمة الاقتصادية (60٪ من إجمالي السندات تم إصدارها ما بين 2006 و2008)، فإن الأزمة المالية التي وقعت في العام 2008 قد غيرت الصورة.

وتراجع معدل الإصدار الإجمالي للقطاع الخاص من 38 مليار دولار في 2006 و2007 إلى 24 مليار دولار في 2008، ولكن فيما بعد، قامت الحكومات الإقليمية باعتماد سياسات مالية توسعية تهدف إلى تأمين الأهداف التنموية الطويلة المدى للمنطقة وتحفيز نمو اقتصاداتها، وقد تمت الموافقة على عدد كبير من المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية والقطاع العقاري في السنوات اللاحقة، تم تمويلها بشكل جزئي من الديون المحلية والعالمية، وبالتالي، تضاعف إجمالي إصدار السندات لقطاع العام أربعة أضعاف من 11 مليار دولار في 2007 إلى 41 مليار دولار في 2011، ونتيجة لهذه التغيرات، يشكل دين القطاع العام الآن معظم رصيد سندات الدين القائمة ـ ما قيمته 110 مليارات دولار أو 54٪ تقريبا.

وتوقع التقرير ان يساعد الحجم الكبير للإصدارات، (مثلا الإصدار الأخير في قطر لصكوك بقيمة 4 مليارات دولار ولسندات اليورو بقيمة 5 مليارات دولار)، في تطوير منحنيات العوائد المحلية والإقليمية، الأمر الذي سيؤسس لإصدارات موفقة في القطاع الخاص.

وبالإضافة لذلك، ومع تحرك دول مجلس التعاون الخليجي باتجاه التنويع في اقتصاداتها، فإن القدرة على إيجاد تمويل طويل المدى ستكون الأساس في تحقيق هذا الهدف، ولكن لايزال الإصدار الرئيس للدين في مجلس التعاون الخليجي يتم من قبل الحكومات والمؤسسات العامة شبه السيادية.

اتجاهات إصدار السندات قطريا

وعلى مستوى كل دولة على حدة، أشار تقرير «الوطني» الى ان قطر والإمارات العربية المتحدة تبرزان كمصدرين رئيسيين للدين في المنطقة، تليهما السعودية، حيث تشكل هذه الدول الثلاث 88٪ من سندات سوق الدين القائم في مجلس التعاون الخليجي.

وتقوم قطر بإصدار الدين لتمويل مشاريعها الطموحة في مجال البنية التحتية تحضيرا لكأس العالم الذي سيقام هناك في العام 2022، وتطبيقا لرؤية قطر الوطنية 2030، وقد تم إصدار أكثر من 22 مليار دولار من الديون السيادية خلال السنتين الماضيتين، وإضافة لذلك، فإن جهودا جديدة لتطوير سوق التعامل بين البنوك وخلق وكالة للتصنيفات المحلية، توجه قطر نحو توسيع سوق الدين المحلي لديها.

من ناحية أخرى، فإن الإمارات العربية المتحدة قد شهدت بعضا من إصدارات الدين التي قامت بها تتجه نحو إعادة هيكلة محفظة الدين العام لدبي من أجل تسديد ديونها القصيرة المدى، وتقوم أبوظبي، جارتها الغنية بالنفط، برفع اقتراضها العام لتنويع اقتصادها المعتمد على النفط.

وفضلا عن ذلك، لاحظ التقرير ان الطلب في المنطقة ككل على سندات الدين شهد قفزة كبيرة بعد العام 2010 مع رفع السعودية والبحرين إصدارات الدين، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى ازدياد الطلب على سندات الدين المطابقة للشريعة، حيث أصدرت السعودية وحدها أكثر من 12 مليار دولار من الصكوك خلال السنتين الماضيتين، وعلى عكس ذلك، فإن الكويت وعمان كانتا أبطأ في اعتماد سندات الدين كمصدر للتمويل، وقد استخدمت عادة إصدارات الدين فيهما لأهداف للتحكم بالسيولة.

وعلاوة على ذلك، فإن القطاع المالي الكويتي بعد الأزمة المالية قد شهد توقف الإصدار الخاص، ويرجع ذلك جزئيا إلى تواصل خفض الرفع المالي في الشركات الاستثمارية.

وبشكل مماثل، كانت الاحتياجات المالية لعمان أصغر تقليديا، وبالتالي تمت تغطيتها بالكامل من خلال الإقراض البنكي.

وإجمالا، أكد التقرير أن سوق الدين في مجلس التعاون الخليجي لايزال وليدا بالمقارنة مع أسواق الدين في العديد من الدول المتقدمة، ومع ذلك، فإن تطوير هذا السوق هو خطوة إيجابية نحو سوق رأسمالي إقليمي أكثر فعالية، ويعتبر الأداء القوي للسوق خلال العقد الماضي شاهدا على رواجه في مجلس التعاون الخليجي.

وفضلا عن ذلك، توقع تقرير «الوطني» ان يساعد اعتماد الحكومات الإقليمية لإصدار السندات كمصدر بديل للتمويل على توسيع السوق ليتجاوز القطاع العام، كما سيساعد على ذلك أيضا استمرار تطوير الإطار التنظيمي له، ونظرا لطموحات المنطقة المتعلقة بزيادة النشاط المالي وتطويره، فإن مجلس التعاون الخليجي بحاجة لسوق قوي للدين لدعم هذه الأهداف، وكذلك لدعم الاستثمار في القطاع الخاص والتوسع الاقتصادي مستقبلا.

تأجيل اجتماع مجلس إدارته لمدة أسبوعين إلى 19 ديسمبر

«المركزي» نحو إصدار تعليمات جديدة للبنوك تتعلق بالبيانات السنوية قبل نهاية ديسمبر الجاري

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان اجتماع مجلس ادارة بنك الكويت المركزي الذي كان من المقرر انعقاده يوم الاربعاء الماضي قد تأجل لمدة أسبوعين على ان يتم عقدة يوم الاربعاء الموافق 19 ديسمبر الجاري نظرا لازدحام جدول اعمال محافظ البنك المركزي د.محمد الهاشل خلال فترة نهاية العام من اجتماعات خارجية وداخلية حول الشؤون والسياسات المصرفية في البلاد.

وافادت المصادر ان محافظ «المركزي» قد طالب بعض ادارات البنك خلال اليومين الماضيين بتجهيز العديد من البيانات المالية المتعلقة بالبنوك المحلية وذلك من منطلق التجهيز لاصدار تعليمات جديدة للقطاع المصرفي خلال الايام القليلة المقبلة اي قبل نهاية العام الحالي الذي تنتهي فيه السنة المالية للبنوك في 31 ديسمبر 2012، لافتة الى ان التعليمات الجديدة المزمع اصدارها ستشمل تأكيدات على بعض التعاميم التي قد اصدرها «المركزي» خلال الآونة الاخيرة بشأن البيانات السنوية للبنوك وأيضا ارفاق نماذج مصاحبة للبيانات السنوية متعلقة بأداء البنوك من الناحية الائتمانية وحجم الاقراض وحجم التعثر المالي لجميع العملاء سواء شركات او عملاء من المواطنين والمقيمين بالبلاد.

وأوضحت ان تلك الاجراءات التي يقوم بها «المركزي» هي بمثابة تعليمات دورية تأتي في نهاية كل سنة مالية حتى لا تتعرض البنوك الى تأخر في الاعلان عن بياناتها المالية السنوية داخل المركزي نظرا للمخاطبات التي يقوم بها المركزي للبنوك التي لا تلتزم بتلك التعليمات واتى بمستندات وبيانات ونماذج ناقصة الامر الذي يعرض البنك الى التأخر في الاعلان عن بياناته السنوية.

● محمود فاروق

التوقيع قبل منتصف الشهر الجاري ومدة العقد 18 شهراً

«البترول الوطنية» ترسي عقد الأعمال التحضيرية لـ «الوقود البيئي» بقيمة 38,6 مليون دينار

كشف مصدر نفطي مسؤول في شركة البترول الوطنية لـ «الأنباء» ان الشركة ارست عقد الاعمال التحضيرية لمشروع الوقود البيئي في موقعي مصفاة ميناء الاحمدي ومصفاة ميناء عبدالله نهاية الاسبوع الماضي بقيمة 38,6 مليون دينار، متوقعا ان يتم التوقيع مع الشركة الفائزة وعبر وكيلها المحلي قبل منتصف الشهر الجاري.

وأوضح المصدر ان العقد يلزم الشركة الفائزة بالقيام بأعمال الهندسة والشراء والانشاء للاعمال التحضيرية لمشروع الوقود البيئي لمدة 18 شهرا، مشيرا الى ان هذا العقد يعتبر الثاني لمشروع الوقود البيئي بعد توقيع عقد الاستشاري مع شركة «أميك» خلال الاسبوع الماضي.

وقال ان العمل جار على قدم وساق لتقييم العطاءات الخاصة بتأهيل المقاولين التنفيذيين، اذ تقدمت 7 تحالفات عالمية لتنفيذ الحزم الثلاث لمشروع الوقود البيئي تمثل كل المقاولين المهتمين والناشطين في السوق العالمي، ورأى ان ذلك يعكس اهتمام السوق العالمي بالعمل في مشاريع حيوية كهذه، مؤكدا انه في حال تم الانتهاء من التقييم قبل نهاية العام 2012 بمقدورنا طرح المناقصات الرئيسية ما بين يناير وفبراير 2013.

وحول اثر مشروع الوقود البيئي على شركة البترول الوطنية قال ان منتجات الشركة من المشتقات البترولية بها نسبة كبريت وهي لا تتماشى مع المتطلبات العالمية وبعد الانتهاء من المشروع ستفتح اسواقا عالمية جديد بالاضافة الى تحسين نوعية المنتج، معتبرا ان مشرع الوقود البيئي يمثل حجر الاساس في استراتيجية 2030 لمؤسسة البترول ويمثل خيارا للمؤسسة للاستثمار والارتقاء بصناعة التكرير.

● أحمد مغربي

وقع بروتوكول تعاون مشترك مع وزير التجارة أنس الصالح

وزير الصناعة المغربي: نطمح إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع الكويت

أكد وزير الصناعة التقليدية المغربي عبدالصمد قيوح على عمق العلاقات المغربية الخليجية المشتركة، مؤكدا على انها تمتد لفترات منذ زمن طويل، وان هذه العلاقات دفعت الحكومة الى توسيع نطاق الاعمال التجارية والاقتصادية مع دول المجلس.

وقال خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد مساء اول من أمس بحضور مجموعة من رجال الأعمال والتجار المغاربة ان ملتقى ترويج الصناعة التقليدية المغربي في دول الخليج العربي يحظى باهتمام الحكومة لإيجاد أرضية مناسبة في الكويت ودول الخليج من أجل البضائع المغربية.

وأضاف انه تم توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع وزير التجارة والصناعة أنس الصالح بهدف تشجيع حجم التبادل التجاري في مجال الصناعات التقليدية.

واكد على ضرورة تعزيز هذه العلاقة حيث ان حجم التبادل التجاري بين الكويت والمغرب في هذا المجال لا يرقى الى الطموح على الرغم من امتداد العلاقة الطويلة بين البلدين.

وأعرب عن امله في ان تستحوذ المنتجات المغربية على إعجاب السوق الكويتي مثلما هو الحال في كونها منتجات متميزة في الأسواق الأوروبية، حيث تحظى هناك باهتمام كبير، لاسيما المنتجات المصنعة يدويا.

وعن تأثير الحراك السياسي العربي على التجارة المغربية والبضائع وتنمية الاقتصاد، قال قيوح ان المغرب بلد لا يعاني من اضطرابات سياسية كما هو حاصل في دول عربية أخرى، مؤكدا على أن المغرب يعمل وفق نظام وأن هناك علاقة قوية بين الشعب والحاكم وأننا كمغاربة نعمل ضمن القانون والسياسة ولا نعاني من فجوة أو توتر بين الحاكم والمحكوم.

وبين أن دول مجلس التعاون الخليجي أراض مستقرة عربيا ودولي ووجود البضائع والسلع المغربية سيكون بأمان وأن القوة الشرائية عالية وهي دول تعمل ضمن قوانين نحترمها ونقدرها موضحا: في الكويت على سبيل المثال نحن أمام تحديات كبيرة في تنمية الاقتصاد وتأصيل روابط الاستثمار لأن ما يجمع الحكومتين والشعبين اكبر من كل المصالح، فنحن اخوة يجمعنا الاحترام والتقدير وعلاقتنا تضرب بعمق التاريخ وتتجدد جيلا بعد جيل.

وعن الحراك السياسي الكويتي، قال مبتسما ان الكويت بلد جميل بديموقراطيته وهذا الحراك يعبر عن أن الكويت أصبحت نموذجا ديموقراطيا نعتز به ونأمل أن تكون الكويت دائما أرض محبة وسلام كما عهدناها ونعرفها وأن تبقى مأوى للجميع.

● أحمد يوسف

إعلانات البورصة

«إسكان» تخسر 4 ملايين دينار في 9 أشهر: أعلنت شركة تمويل الإسكان (إسكان) أنها قد حصلت على موافقة هيئة أسواق المال على بياناتها المالية المرحلية للشركة لفترة الـ 9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2012 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتمنى بخسائر قدرها 4 ملايين دينار ما يعادل 13,73 فلسا للسهم مقارنة مع خسائر بلغت 4,4 ملايين دينار ما يعادل 15,32 فلسا للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.
وذكرت الشركة في بيان نشر على موقع البورصة أمس أن تقرير مراقبي الحسابات يبين ان الخسائر المتراكمة لدى المجموعة كما في 30 سبتمبر 2012 قد تجاوزت نسبة الـ 75٪ من رأس المال المدفوع للشركة الأم والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل مساهمي الشركة الأم في هذا الشأن، مشيرة الى أن التقرير غير متحفظ في هذا الشأن.

«الصفاة للاستثمار»: 340 ألف دينار أرباحاً من تسوية مديونية: أفادت شركة الصفاة للاستثمار بأنها أتمت تسوية قضية متداولة أمام المحكمة ناتجة عن مديونية بمبلغ 1,8 مليون دينار وحصلت من الدائن على إقرار تنازل عن القضية وإبراء ذمة الشركة من مبلغ المديونية، كما تم تحقيق أرباح بمبلغ 340 ألف دينار، علما أنه سيتم تسجيل ناتج التسوية في الربع الرابع من السنة المالية لعام 2012 وتتوقف النتيجة النهائية للأرباح المحققة عن التسوية على البيانات المالية المدققة.

«أسواق المال» تلغي إدراج 3 شركات ما لم تقدم ما يثبت تعديل أوضاعها: أفاد بيان صادر من هيئة أسواق المال بشأن الشركات التي تجاوز إيقافها عن التداول 6 أشهر بأن مجلس مفوضي الهيئة ناقش أوضاع الشركات في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2 ديسمبر الجاري واتخذ القرارات التالية بشأنها:

1 ـ شركة الاستثمارات الصناعية:
يلغي إدراج أسهم شركة الاستثمارات الصناعية من سوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ 28 فبراير 2013 ما لم تقم إدارة الشركة بتقديم البيانات المالية للفترات 30 يونيو 2012 و30 سبتمبر 2012 بحيث تكون مستوفية جميع متطلبات الجهات الرقابية.

2 ـ شركة الصفاة للاستثمار:
يلغي إدراج أسهم شركة الصفاة للاستثمار من سوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ 28 فبراير 2013 ما لم تقم إدارة الشركة بعقد الجمعية العمومية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 وتقديم ما يثبت ذلك وعقد الجمعية العمومية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 وتقديم ما يثبت ذلك واعتماد البيانات المالية للسنوات المالية المنتهية كما في 31 ديسمبر 2010 و31 ديسمبر 2011 واعتماد البيانات الفصلية للسنة المالية 2012 وذلك حتى تاريخ 30 سبتمبر 2012.

3 ـ شركة الاهلية القابضة:
يلغي ادراج أسهم شركة الاهلية القابضة من سوق الكويت للاوراق المالية بتاريخ 28 فبراير 2013 ما لم تقم ادارة الشركة بإطفاء كامل رصيد خسائرها كما هي بتاريخ 31 ديسمبر 2011 وتقديم ما يثبت ذلك.

4 ـ شركة تمويل الإسكان:
عدم إلغاء إدراج أسهم شركة تمويل الإسكان من سوق الكويت للاوراق المالية.

5 ـ شركة مجمعات الاسواق:
عدم إلغاء إدراج أسهم شركة مجمعات الاسواق من سوق الكويت للاوراق المالية.